أثار التغير الاجتماعي على مكانة و دور المسن داخل الأسرة الجزائرية

أ. أمزيان نعيمة

جامعة الاغواط

الملخص:

حاولنا في هذا المقال توضيح التطورات التي مست السلوكات داخل الأسرة الجزائرية و كذا نظرة الجيل الجديد إزاء الفئة المسنة، كما حاولنا فيه توضيح مخرجات التغير الاجتماعي على مكانة و دور هذه الفئة . و الخلاصة المتوصل إليها تؤكد أن الحداثة و التمدن قد لعبتا دورا رئيسا في النقلة النوعية للأسرة الجزائرية من النموذج الممتد إلى النموذج النووي ،كما و قد تم الوصل إلى أن هذا النموذج الجديد قد استقال عن بعض واجباته إزاء أفراده لصالح بعض المؤسسات الاجتماعية .

Résumé :

On a tenté de montrer dans cet article l'évolution des comportements de la famille algérienne et le regard de la nouvelle génération à l'égard de la personne âgée ,et l'impact du changement social sur son rôle et son statut .la résolution atteinte affirme que la modernité et l'urbanisation on joué un rôle décisive dans la passation de la famille algérienne du type élargie au type nucléaire et ce nouveau model à abandonné ses obligations envers ses membres en faveur d'autres institutions sociale.

تمهيد :

أحدثت التغيرات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية التي تعرفها الأسرة العربية على العموم والجزائرية على الخصوص أثناء سيرورتها لمواكبة العصرنة و الحداثة شرخا عميقا، مس منظومة القيم الأصيلة فينا النابعة من تعاليم ديننا الحنيف والتي كانت تحكم وتسير علاقاتنا الاجتماعية، والتي استبدلت بالعديد من القيم الدخيلة، كالمادية والأنانية وتراجع الإنسانية والتراحم والوقار بين جيلي الكبار والصغار، فوهنت العلاقات الاجتماعية والأسرية المنعكسة على شرائح اجتماعية عدة، إلا أن الأكثر تأثراً وتضرراً من هذه التغيرات هي فئة المسنين التي تقهقرت أوضاعها بفقدان عناصرها لمكانتهم وأدوارهم التقليدية مع استبدال النموذج التقليدي للأسرة المتعددة الأجيال بالأسرة النووية التي لم تعد تتحمل أكثر من جيلين داخل الأسرة الواحدة. وبغية التوغل في أثار هذا التغير قمنا فيما يلي بتحليل لهذا النموذج الأسري الجديد من حيث الحجم ونسق القيم السائدة فيه مع محاولة تسليط الضوء على حدة التغيير الذي أصاب أدوار ومكانة الفئة المسنة فيها.

أ. التعريف بالتغير الاجتماعي و عوامله :

لقد شكل التغير الاجتماعي في الوقت المعاصر أهم وأصعب مسائل علم الاجتماع واتجاهاته، فأصبح علماء الاجتماع يبحثون في تحديد عوامل التغير والآليات التي تكشف عن قوانين الدينامية في المجتمعات.والتغير الاجتماعي "يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية، في وضع معيّن تطرأ عليها أو يظهر عليها التغيير أو الاختلاف خلال فترة محدودة من الزمن"[1]

كما يعطيه "محمد عاطف غيث" تعريفاً وهو أن "التغيير يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو نتيجة لتغيير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية والاجتماعية"[2]

*** عوامل التغير الاجتماعي**

هناك اختلاف ظاهر بين العلماء في تحديدهم للعوامل المحدثة للتغير الاجتماعي، وسنحاول إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي :

1. العوامل الطبيعية :

1.1. العامل البيئي والجغرافي :

هناك مجموعة من الظروف الطبيعية التي تؤثر عن طريق تفاعل وتكيف أفراد هذا المجتمع مع البيئة الجغرافية "فالتغيرات الجغرافية وكذا الانتفاضة التي تظهر على شكل عواصف وزلازل وفيضانات، إلى جانب التغيرات الموسمية في الطقس، وتوجد تحولات وتغيرات اجتماعية في كثير من مناطق العالم..."[3] وفي هذا الصدد نجد العديد من العلماء قد أبدوا اهتمامهم بأثر العوامل الطبيعية على المجتمعات وتغيرها ومن هؤلاء العلماء نجد "عبد الرحمان ابن خلدون" الذي ذكر فيما كتب :

"إن أهل الأقاليم المتوسطة يمتازون بالاعتدال في خلقهم وسيرهم وكافة الأحوال الطبيعية (...) من المعاش والمساكن والصنائع والعلوم والرئاسات والملك، وكانت فيهم النبوءات والملك والدول والشرائع والعلوم والأمصار والمباني والفراسة والصنائع الفائقة(...) أما الأقاليم المنحرفة فهي قليلة العمران بوجه عام، إن أممها ليست لهم الكثرة البالغة ومدنها كذلك(...) فأنهل هذه الأقاليم متأخرون في جميع أحوالهم، فبناؤهم بالطين والقصب(...) وملابسهم من أوراق الشجر(..) أو الجلود وأكثرهم عرايا من الملابس(...) وأخلاقهم قريبة من خلق الحيوانات"[4]

هذا وقد أثرت التغيرات البيئية على نطاق أوسع مجالاً وعمقا في مناطق حضارية عظمى وغيرت تاريخ المجتمع الإنساني بأكمله.

2.1. العامل الديموغرافي :

ترتبط التغيرات الخاصة بحجم وتركيبة السكان ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية، فمن الواضح أن التغيرات في معدل المواليد ومعدّل الزواج والحركة السكانية والهرم السكاني كلها عناصر تؤثر وتتأثر بالتغيرات في الاتجاهات والعلاقات الاجتماعية مما ينجم عنه انعكاساً على نشاطات الأفراد داخل

المجتمع، فعلى سبيل المثال "(...) البلدان ذات التزايد السكاني والمصادر الطبيعية المحدودة نسبياً في ظروف معينة أدى بها إلى تشجيع الأنظمة العسكرية للهيمنة عليها إلى جانب تفشي ظاهرة الطلاق وسهولة الزواج، فنجم عنه تهلهل في العلاقات الأسرية بين أفراد المجتمع الواحد"[5]

كما يمكن أن يؤدي إلى ازدياد حجم السكان بدرجة أكبر من الزيادات في إمدادات الغذاء فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من التغيرات يمكن أن نحصرها في التغيرات الثلاثة الآتية :

1. حدوث مجاعات تشمل أعداد كبيرة من السكان.
2. حدوث معارك أو حروب للحصول على الطعام.
3. الهجرة لمناطق أخرى وذلك للحصول على الغذاء بهدف البقاء ولقد حدث ذلك في الفترات القريبة الماضية مثل إثيوبيا.

3.1. العامل البيولوجي :

إن هذا العامل يدخل ضمن توزيع السكان وذلك حسب النوع والسلالة والذكاء والاستعدادات النفسية والجسمية بصورة عامة، فقد أثبت علم الوراثة أن لها دور في المحافظة على الثبات بين أنواع الأجيال، وكذلك الاختلافات والتغيرات بين أفراد المجتمع، كما أن بعض علماء البيولوجيا ذهبوا إلى اعتبار "أن التفاوت والاختلاف بين الجنسين له دور في تغيير التنظيم الاجتماعي بوجه عام(...) وهذه النظرة لا نعتبرها مسلمّة، ذلك أنه مهما بلغت درجة التغير التي تحدثها التغيرات البيولوجية في التغيرات الاجتماعية فإنها تبقى مع ذلك متأثرة بالتغيرات والمعايير والنظم القيمية الخاصة بكل مجتمع"[6]

2. عوامل اجتماعية :

1.2. العامل التكنولوجي :

ونقصد به كل العوامل التي هي من ابتكار الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة، ويبدو الموقف واضحاً حينما يتعلق الأمر باختراع آلة جديدة وكيف تعمل هذه الآلة على الإخلال بالنسق القيمي للمجتمع، وتبدو الصورة أكثر وضوحاً بين الريف والمدينة.

"أما المحاولة الجادة لتحديد التغيرات الاجتماعية الناتجة عن التقدم التكنولوجي الهائل أمر صعب وجد معقد وخاصة وأنه ما من يوم يمر إلا وتحقق فيه انتصارات ونجاحات باهرة تنعكس بالسلب أو بالإيجاب على بنية العلاقات الاجتماعية، غير أن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أنه مهما بلغ عجز الإنسان على مراقبة بعض التغيرات المحدثة بسبب أو لآخر، فإن الذي لا شك فيه أن التكنولوجيا وليدة البنية الاجتماعية والفكرية للمجتمع التي نمت وتطورت فيه"[7]

2.2. العامل الثقافي :

من المعروف أن أحكام المجتمع من معايير وقيم التي دورها توجيه سلوك الفرد، أشياء متغيرة في الزمان والمكان، ومن البديهي كذلك أن كل مجتمع يحرص على إبقاء نموذجه الثقافي سائداً ومهيمناً على حياة الأفراد.

ومما لا شك فيه أن هذا الحكم مشكوك فيه لأن هذه العادات والتقاليد والقيم في حد ذاتها عبارة عن قوى داخلية تعمل لتوجيه التغير.

"التغيير شيء في ذات طبيعة الثقافة، وللثقافة أحكام من جهة(...) والأحكام تتغير مع الخبرة المتغيرة... وفضلاً عن ذلك فالأحكام والدوافع والمقاييس السلوكية هي التي توجد لدى الجماعات الصغيرة والكبيرة المكونة للمجتمع كالأسرة"[8]

وفضلاً عن كل ما ذكرناه من عوامل داخلية للتغير الاجتماعي، فإن هناك عوامل أخرى خارجية تلعب دوراً في هذا الاتجاه، وتتمثل هذه الأخيرة في عملية الاحتكاك والانتشار الثقافي وتبادل الخبرات التي حدثت في الماضي وتحدث في الحاضر وستحدث في المستقبل بين المجتمعات ونذكر من بين هذه العوامل وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة، التي تتيح انتقال وتبادل الأفكار والثقافات والنماذج الحضارية من مجتمع لآخر.

من خلال كل هذا نستنتج أنه مهما بلغت هذه العوامل درجة التأثير على عملية التغير الاجتماعي فإنها تبقى محدودة الأثر في إحداث التغير داخل السلوك الاجتماعي دون غيره، لأنه من المتفق عليه أنه لكل مجتمع مفاهيمه الخاصة به، وأن استعارة بعضها أو نقلها إنما يتم قصد التغيرات الملائمة التي ينشدها.

3.2. الاتصال بين المجتمعات :

"يعتبر الاتصال وسيلة فعالة ومؤثرة في نقل عناصر الثقافة من مجتمع لآخر(...) ولا شك أن العزلة تعني الركود والموت البطيء بينما الاتصال بالعالم الخارجي يتيح الفرص للتغير(...) وكلما تيسرت وسائل الاتصال وكثرت، كلما زادت فرص الانتشار الثقافي وبالتالي نشطت عملية التغير الاجتماعي".[9]

وفي الآتي نوضح بعض الجوانب التي يمكن أن يشملها التغير الاجتماعي :

أ. الأنشطة المختلفة للجماعة :

من المتعارف عليه أن الناس يدخلون في أنشطة جماعية لخدمة المجموعة وبالتالي تنشأ علاقات اجتماعية مختلفة بينهم سواء بين الأفراد وبعضهم، أو بين مرؤوسيهم، "فالمجتمع شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية التي يشترك فيها أعضاء المجتمع وذلك بدرجات متشابهة، وبالتالي فإن أي تغير في أنشطة الجماعة يؤدي إلى تغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة، وذلك التغيير مصاحب في سلوكهم في نفس الوقت ينعكس ذلك في أساليبهم الحياتية من خلال طرق المعيشة ومكان السكن واستخدام مبتكرات وأفكار جديدة واعتناقهم لقيم جديدة، أي أن هذا التغيير يعني تغيير في وسائل عمل الناس وتنشئة الأسرة، وتعليم الأطفال، أسلوب الحكم أي هو تغيّر أساسي في أسلوب الحياة".[10]

ب. التغيير في بناء المجتمع :

يرى الكثير من علماء الاجتماع أن التغيّر الاجتماعي ما هو إلا تغيّر في بناء المجتمع أو بمعنى آخر تتابع البناء الاجتماعي، "فبواسطة التغير الاجتماعي يمكنني فهم التغيّر في البناء مثل حجم المجتمع

وتركيب أجزائه ونمط تنظيماته، ومن أمثلة هذه التغيرات: تقلص حجم الأسرة، تفتت الملكيات الزراعية مع قيام المدن، الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى فالتغير الاجتماعي يحدث تغييراً في البناء الاجتماعي، وهذا التغيير يكون مصاحباً لتغيير في القيم والمعايير والرموز الثقافية المختلفة "[11] كذلك فإن التغير هو المقدرة على فهم البناء الاجتماعي من خلال فهم نماذج السلوك الاجتماعي والتي تتضمن الأوضاع، الأدوار، المؤسسات المختلفة كالأسرة، الدين، السياسة، والنظام الاقتصادي.

ج. التغيّر في البناء والوظيفة بالمجتمع :

"إن التغيّر الاجتماعي ما هو إلا تغيّر في بناء النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابتاً نسبياً، كما أن هذه التغيرات البنائية ناتجة في الأساس عن تغيّرات وظيفية في البناء الاجتماعي وصولاً إلى بناء أكثر كفاءة وأكثر مقدرة على أداء الإنجازات"[12]

إن التغيّر الاجتماعي هنا يتضمن تعديلا في الأنظمة الاجتماعية أو الأنظمة الفرعية في البناء وكذلك التغيّر في وظائف البناءات وذلك في فترات معينة.

د. التغيّر في البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية :

يرى بعض علماء الاجتماع أن التغيّر الاجتماعي ما هو إلا تغيّر في العلاقات الاجتماعية، أو هو تغيّر في شكل وطبيعة العلاقات الاجتماعية، بحيث يشمل هذا التغيّر بناء ووظيفة هذه العلاقات.

استطاع علماء الاجتماع أن يجمعوا بين كلاً من عناصر البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في تعريف واحد، فعندما نتحدث عن التغيّر الاجتماعي فنحن نقصد على الأقل شيئين :

- تغيّر في بنية الوجود (الكيان) الاجتماعي لوقت ما.
- التغيّر في العلاقات داخل الكيان لوقت ما أيضاَ.

أما عن اتجاه التغيّر فيشير إلى التطور أو التقدم أو الانحطاط أو الانحراف، ونموذج التغيّر قد يكون خط مستقيم أو تطوري يظهر في حلقات أو مراحل.

*** العواقب غير المتوقعة للتغيّر :**

يمكن التعرّف على النتائج غير المقصودة للتغير الاجتماعي فيما يلي :

1. المستحدثات التكنولوجية أدت إلى حدوث تغييرات نتج عنها الكثير من المشاكل المجتمعية.
2. حدوث التغيّر الاجتماعي قد يترتب عليه نوع من التفكك الاجتماعي، مما يؤدي إلى خلل في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ويترتب على هذا الخلل ظهور الجرائم والانحرافات وغيرها.
3. ظهور المدن الجديدة وإدخال الصناعة بها و ظاهرة التصنيع في هذه المدن أنتجت العديد من السلبيات منها الاختلاف الثقافي بين الأفراد وحدوث تفاوت في قيمهم ومعاييرهم و سلوكاتهم.

4. ترتب على حدوث التغيير الاجتماعي وظهور المدن الصناعية الجديدة تحوّل الأسرة من الأسرة الكبيرة الممتدة إلى الأسرة النواة البسيطة وهذا أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع داخل هذه المدن.
5. أنتج التغير الاجتماعي لثقافات تمنح المرأة حق الخروج إلى العمل و منه ضعف التنشئة الاجتماعية للأطفال.
6. إدخال التكنولوجيا والمستحدثات الجديدة وما صحابها من استغناء عن عدد كبير من العمالة أدى إلى ظهور البطالة المنتجة للتفكك الاجتماعي.
7. التغير الاجتماعي ربما يؤدي إلى طموحات أكبر ورغبات أكبر للأفراد تفوق مستوياتهم ودخولهم المعيشية، مما يؤدي إلى ضيقهم بحياتهم.
8. يوجد العديد من السياسات الحالية التي تستخدمها الحكومات والكفيلة بتحقيق نتائج غير متوقعة منها التغير في الإنتاج"[13]

أ. تحديات التغير الاجتماعي على الأسرة الجزائرية :

إن التغيرات السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع أحدث تغييراً على مستوى الأسرة، كما أن التحديث والتمدن جرفا الأسرة إلى تحولات سريعة مست مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، ومن جراء هذا التغير أصبحت العائلة الجزائرية تختلف عمّا كانت عليه بالماضي بنيوياً ووظيفياً، ومن أهم مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية ما يلي :

1. بنية الأسرة الجزائرية :

إن مختلف الأبحاث والدراسات التي تناولت بنية العائلة الجزائرية عبر تطورها التاريخي توصلت إلى "أن العائلة الجزائرية التقليدية تمتاز بكونها عائلة موسعة وممتدة حيث أنها تشمل على عدة عائلات زواجية في مسكن واحد يعرف بـ "الدار الكبرى" عند الحضر وبـ "الخيمة الكبرى" عند البدو"[14]

ولقد انبثقت من العائلة الموسعة عدة أشكال في تنظيم بنية العائلة وتتجلى هذه الأشكال في المدن خاصة مع سياسة التصنيع "فإن السياسة التصنيعية التي أنتجتها الجزائر منذ السبعينات أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة الداخلية المكثفة، وهذا من الأرياف إلى المدن قصد الرفع من مستوى المعيشة وهذه الظاهرة تنعكس أكثر ولو ظاهرياً على نمط العائلة"[15]

ويقول أنتوني جيدنز عن أثر التصنيع على بنية الأسرة عامة "كانت الأسرة قبل التصنيع واقعة تماماً داخل نطاق عريض من العلاقات القرابية (الأسرة الممتدة) كما كانت تمثل محور الإنتاج الاقتصادي. على أنه عندما بدأ المجتمع الصناعي الذي لم تعد فيه الأسرة تمثل في حد ذاتها وحدة الإنتاج، وجدنا تلك الأسرة الممتدة تدخل مرحلة التفكك وينفرط عقدها، وانكمشت العلاقات القرابية وقلصت إلى أن اتخذت شكل الأسرة النووية، أي الأبوين وأبنائهما المباشرين"[16]

فالمجتمع الجزائري عامة والعائلة الجزائرية خاصة، عرفت بعد الاستقلال عدة تحولات مستها من حيث البناء ومن حيث الوظائف ففي هذه المرحلة الحرجة خرجت العائلة الجزائرية متأثرة بالتغيرات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي فباتت متأرجحة بين الشكل التقليدي والشكل الجديد الذي تقلصت فيه وظائفه الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والتي تم التنازل عنها لصالح عدة مؤسسات اجتماعية أخرى فالجد والأب لم يعودوا مصدر الدخل الوحيد للأسرة والمرأة لم تعد وظائفها منحصرة في الوظائف المنزلية والإنجابية والتربوية فأصبحت تساهم في توفير حاجيات الأسرة من خلال عملها خارج المنزل. وهذه الأوضاع التي عرفتها الأسرة الجزائرية ساعدتها على الانتقال من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة النووية.

ومنه يمكن القول أنه بفعل التحديث والتمدن و التصنيع ومع انتشار الأيديولوجيات الغربية وخروج المرأة لسوق العمل ومع سيادة نزعة الاستقلالية في إدارة الحياة الزوجية، انتشر النموذج النووي وتوغلت جذوره في المجتمع الجزائري.

2. حجم الأسرة الجزائرية :

أثر السلوك الإنجابي الذي تبنته الأسر الجزائرية على حجمها وإذا ما أردنا معرفة الحجم الذي وصلت إليه الأسر الجزائرية في الوقت الحالي، يتوجب علينا سرد التطورات التي عرفتها هذه الأخيرة من حيث الحجم منذ الاستقلال من خلال المقارنة بين التعددات المؤكدة لأثار التحوّل الديموغرافي على حجم العائلة الجزائرية.

نجد بين الفترة الممتدة بين تعداد 1966 وتعداد 1987 التي كانت تتسم بالارتفاع في متوسط حجم الأسرة بفعل النمو الديموغرافي أين انتقل الحجم من 5.92 فرد/أسرة في تعداد 1966 إلى 6.66 فرد/أسرة في تعداد 1977، إلى 7.10 فرد/أسرة في تعداد 1987 ثم انخفض إلى 6.2 فرد/أسرة في تعداد 1998.

يمكن إرجاع الارتفاع الذي عرفته الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال إلى غاية 1986 إلى عدة عوامل من أهمها ارتفاع نسبة الخصوبة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينيات بسبب انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع الذي صاحبه ارتفاع في معدلات الخصوبة، الأمر الذي يفسر كبر حجم الأسر.

وفي الفترة الممتدة بين تعداد 1998 وتعداد 20085 انتقل حجم الأسر الجزائرية من 6.2 فرد/أسرة سنة 1998 غلى 6.3 فرد لكل أسرة سنة 2002 لينتقل إلى 5.9 فرد/أسرة في تعداد 2008.
و الجدول الموالي يوضح حجم أفراد الأسرة الجزائرية في الفترة الممتدة بين (1966-2008)

السنوات	تعداد [1]1966	تعداد [1]1977	تعداد [1]1987	تعداد [2]1998	تعداد [3]2002	تعداد [4]2008
حجم الأسرة فرد/أسرة	5.92	6.66	7.10	6.2	6.3	5.9

Source :

(1) (A) Mokkadem et autres, La Transition Démographique et structure Familiale,ceneap-fnuap,alger,mai2001, p : 110.

(2) CENEAP, « genre et développement en Algérie», la revue du CENEAP -analyse et perspective, n° 19, Alger, 2001, p : 132

(3) Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, rapport préliminaire,alger,juin2003, p : 69.

(4) ONS « Annuaire statistique de l'Algérie », N° 27, Alger 2011, p : 17.

والنتيجة الممكن استخلاصها هي أن التحولات التي تعرفها الأسر الجزائرية هي ناتجة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية عامة والتحولات الديموغرافية المؤثرة خاصة على السلوك الإنجابي بعد 1986 وهي منعرج التحول الديموغرافي في الجزائر بعد أن تبنت الأسرة برنامج تنظيم النسل الذي ساهم بشكل كبير في تغيير حجم الأسرة الجزائرية وبنائها. ومن أهم المؤشرات الفاعلة التي أدت إلى تغيير السلوك الإنجابي للجزائريين نجد الارتفاع المحسوس في نسب تمدرس الإناث وكذا خروج المرأة لسوق العمل ومؤداهما ارتفاع السن عند الزواج الأول، بالإضافة إلى تبني الأجيال الجديدة لفكرة النوع لا الكم، ما جعلهم ينجبون أقل عدد من الأطفال لتوفير أحسن فرص التربية الرغدة والمثمرة، وكلها عوامل ساعدت في انخفاض معدلات الخصوبة بالرغم من أن الإحصائيات تثبت بقاء خصوبة الجزائريين مرتفعة.

3. النسق القيمي داخل النموذج الأسري الجديد :

إن الشكل الجديد للأسرة الجزائرية فاقد إلى حدّ كبير لخصائصها التقليدية، أين أصبحت تواجه في المجتمع المعاصر مشكلات ومعوقات وتحديات عديدة جراء التحوّلات والتأثيرات الخارجية التي أثرت أولاً على بنيتها ثم على وظيفتها بسبب التصدع الذي مسّ النسق القيمي والثقافي الناتج عن الغزو الذي تعرفه القيم الأصيلة المستبدلة بقيم جديدة دخيلة على مجتمعاتنا العربية الإسلامية التي دعائمها التراحم والتعاون والانتماء والولاء والطاعة بين الآباء والأحفاد وبين الأخوة والأخوات، ورفض أي مظهر من مظاهر العقوق ولو كان بسيطاً، وقد حلّت محلها قيم مؤكدة للأنانية والفردانية واللامبالاة وحب الملكية والسعي وراء الكسب السهل والسريع. وقد جرف التحديث والتحضر الأسرة الجزائرية إلى تحولات سريعة هددت استقرارها الداخلي ممّا أدى إلى تغيّر أدوار ومكانة أفرادها فيها والتي لم تعد محددة بوضوح كما كانت سابقاً، فقد فقدت الأسرة دورها في حماية التراث الثقافي نظراً للغزو الثقافي الآتي مع ثورة المعلومات والشبكات الفضائية ؛ الأمر الذي هدد شبكة العلاقات الأسرية والقرابية، إضافة إلى تحوّل المصلحة الجماعية التي كان يتغذى منها وينمو في ظلها الأحفاد إلى المصلحة الفردية التي غذتها نزعة الاستقلالية والتي زادت من المسافات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة وقل الاتصال والتواصل بين

الأهل والأقارب، مما أدّى إلى ضعف مظاهر التضامن وتضاؤل التزامات أفراد الأسرة لمسؤولياتهم إزاء أقاربهم وأهاليهم بسبب ضعف أو انحلال الرابطة الاجتماعية بين أفراد العائلة.

2. مفرزات خروج المرأة للعمل :

لقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنيات الحديثة الفرصة أمام المرأة للتعلم والعمل والحصول على أجر نظير هذا العمل وبالتالي المشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة، وفي مسؤولية رعاية الأسرة داخلياً وخارجياً، وما وفرته التكنولوجيا من أدوات منزلية متطورة ساعدها على إيجاد حيز من الوقت تشغله إما في توفير الراحة المنزلية لأفراد أسرتها أو أن تعمل عمل له طابع اقتصادي خارج البيت و بهذا مسؤولياتهن داخل المنزل و خارجه زادت بشكل لم يكن موجوداً في الأسرة الممتدة.

لقد كانت المرأة في الأسرة التقليدية تجد راحتها في دورها الإنجابي الذي كان يعطيها سلطة نوعية داخل الأسرة، لكن مع الإقبال الكثيف والمتزايد للأسر في تنظيم نسلهم واستعمال التقنيات الحديثة المتعلقة بالشؤون المنزلية أتاح للمرأة وخاصة المتعلمة فرصاً عديدة للعمل وإثبات جدارتها في المنزل وخارجه، ولكن ما لا نستطيع نكرانه هو أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت بعمق، ومن أبرز جوانب التأثر ذلك الصراع المستمر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي بما فيها عنصر المسنين في الأسرة الذي كانت مهمة رعايتهم من بين أدوار الأم والزوجة لكن مع تضاعف المسؤوليات وانحسار الأسرة الممتدة تهاونت في أداء هذا الدور بالإضافة إلى أدوار أخرى.

2. المسنون داخل النمط الأسري الجديد :

أ. المكانة الإجتماعية للمسنين:

تخضع الأسرة الجزائرية في المجتمع المعاصر لتأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية خارجية وداخلية مما ترتب عنها تغير ملامح البناء الأسري ونسق السلطة فيها الذي أضعفه تفكك العائلات إلى أسر صغيرة مما أدى إلى تهلهل العلاقات الأسرية الداخلية، وبالتالي تغير أدوار الأفراد ومكانتهم الاجتماعية داخل الأسرة الواحدة لاسيما أفرادها المسنة. فرعاية الأسرة لكبير السن كان وما زال يعتبر جزءًا من دورها الطبيعي وظيفتها التقليدية في رعاية أفرادها وحمايتهم، وهو الدور الذي نستطيع أن نراه واضحاً داخا العائلة الممتدة، والتي تقوم على أساس استمرار أجيالها دون انفصال.

وما زال الكثير من العائلات يأخذون على عاتقهم العناية بالمسنين لأنهم يمتلكون رمزاً للعائلة ومصدراً للاحترام، وتقوم هذه الرعاية على أساس القرابة ضمن نطاق الأسرة الواحدة، وقد أوجب الله عز وجل الإنفاق على الوالدين سواءً أكان الأبناء ميسوري الحال أم غير ذلك، فحقهم على الأبناء في النفقة مقرر بقدر وسع الأبناء.

وهذا ما يمكن أن نجده في المجتمعات التقليدية التي يغلب عليها الطابع الريفي، حيث لا تجد الأسرة صعوبة كبيرة في إيواء الأجيال المتعاقبة، فضلاً عن تمسكها بالروابط العائلية أو ما يسمى بالعائلة

الممتدة التي تركز على مبدأ استمرار الأجيال المتعاقبة المنحدرة من نسل واحد، لتؤلف كتلة متكاملة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولكن عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي أدت إلى انفصال الأسر مع بقائها قريبة من بعضها، ونتيجة للثورة الصناعية وتقدم العلوم التكنولوجية والهجرة من الريف إلى المدينة، وما نتج عنها من تفكك في روابط الأسرة، ونتيجة التغيّر الاجتماعي السريع تحوّلت الأسرة إلى أسرة مدنية في المجتمعات الحديثة الصناعية التي لا تكاد تقوى على احتمال أكثر من جيل واحد لمدة طويلة، فسرعان ما بدأ جيل الأبناء يستقل عنها فتكون نتيجة ذلك عائلات صغيرة مقتصرة على جيلين: الآباء والأبناء غير المتزوجين. فازدادت بناءًا عليه النزعة الفردية، الأمر الذي جعل الأسر النووية تفقد أدوارها التقليدية في رعاية مسنيها، بالرغم من حاجة هؤلاء المسنين إلى الدعم الأسري لهم لمقابلة حاجاتهم وتقوية علاقاتهم. وفي هذا السياق يقول محمد عبد المنعم نور "أن الأجواء الأسرية في الأسرة الممتدة كانت قادرة على استيعاب المسنين في إطارها عجزت عنه الأسرة النووية في المجتمع الحديث التي لا يمتد نطاقها إلا لحدود الأبناء وإليهم فقط، ويكون من الصعب عليهم إضافة أعضاء جدد كآباء الآباء وأمهاتهم وهم عادة من المسنين، واختلاف أشكال العلاقات بين الأجيال تبعاً لانتشار هذا النمط، حيث أن التواصل لم يعد ممكناً فيما بينهم، كما كان ذلك ممكناً في النمط الممتد للأسرة"[17]

ومع كل هذا لا يزال عدد كبير من العائلات تحافظ على الترابط الأسري وعلى محبة كبار السن واحترامهم ورعايتهم، بالرغم من التحوّلات الكبيرة التي ظهرت مع انقسام العائلة التقليدية إلى وحدات أسرية صغيرة الحجم.

ب. الدور الاجتماعي للفئة المسنة :

لعل من أهم ما يميّز مرحلة التقدم في السن هو التغير الكبير والحاد في الأدوار الاجتماعية للمسنين الذي يعزى إلى توالي تعرضهم لكثير من صور الفقد والحرمان التي من أهمها التقاعد والترمل وفقد الأهل والأحباب والأصدقاء واستقلال الأولاد بحياتهم ومغادرة أغلبهم لمسكن الوالدين، فتتغير الأدوار ويتقلص دور المسن اجتماعياً واقتصادياً وينعكس دور الأب ويتحوّل من العائل الأساسي للأسرة إلى مستهلك، يرعاه أولاده وقد يتحكمون فيه، خاصة حيث يعتمد على مساعدتهم المادية أو المعنوية، وغالباً ما يكون من العسير على المسنين تقبل هذا التغيّر لأنه من الصعب على المسن أن يلعب دور الطفل، من حيث اعتماده على الآخرين وتبعيته لهم، بعد أن عاش طويلاً مستقلاً ومسؤولاً عن رعاية الآخرين وإعالتهم.

ويؤدي هذا التقلص الحاد في الدور الأسري للمسنين إلى زيادة شعورهم بتدهور المكانة وعدم النفع، مما يؤدي إلى تراجع تقديرهم لذواتهم وانهيار روحهم المعنوية وزيادة شعورهم بالوحدة النفسية.

ومع إطراد التقدم في العمر يفقد المسنون أدوارًا مهمة وأساسية في حياتهم، فالترمل يفقدهم دورهم كأزواج، واستقلال الأبناء وتركهم لبيوت الوالدين يفقدهم دورهم كآباء، وموت الرفاق أو رحيلهم يفقدهم دورهم كأصدقاء.

"بالإضافة إلى تقلص دور المسنين الاستشاري والمعرفي بالنسبة للشباب، في ظل التقدم العلمي والتقني المتميز الذي يقدم معلومات ويجيب عن التساؤلات بسرعة فائقة عبر الأجهزة التقنية المتعددة ، وهو الأمر الذي يقلل من دورهم المرجعي بالنسبة للأبناء وللآخرين"[18]

إلا أن أخطر سبب لابتعاد المسن عن مزاولة أدواره الاجتماعية هو "نظرة واتجاهات أفراد المجتمع إلى الاختلاط الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية مع الأفراد المسنين، فنتيجة للتغيرات المادية وطغيان المنفعة فإن الناس يفضلون أن يجتمعوا مع أفراد ممن يتوقع الحصول منهم على منفعة في المستقبل، وبما أن أغلب المسنين لا يقعون في هذه الفئة المثمرة، نجد أن الناس تبتعد عن مشاركتهم في الحياة الاجتماعية"[19]

وغالباً ما لا يكون المسنين مهيئين لمثل هذه الأنواع من الفقد والحرمان فلا يستطيعون تقبلها أو التوافق معها بسهولة، ويبدؤون في التحسر على الماضي، فيصبحون دائمي الشكوى وكثيري المطالب وعدوانيين ويجنحون إلى العزلة نتيجة شعورهم بالضجر والفراغ.

ج.أثر التغير الاجتماعي على شبكة العلاقات للمسن :

1. المسن والحياة الزوجية :

بشكل عام دلت الأبحاث أن نوعية الحياة الزوجية تظهر باستمرار خلال سنوات الزواج، فالشريكان اللذان لن يحصلا على توافق جيد خلال سنوات زواجهما المبكرة من المحتمل ألا يحصلا على توافق جيد في سنوات زواجهما المتأخرة، أولئك الذين يتمتعون بتوافق جيد خلال سنوات زواجهم المبكرة سوف تستمر حياتهم بتفاعل إيجابي وجيد، وأولئك الذين اختبروا حياة زوجية سلبية غير متوافقة قد يستمرون فيها طوال سنين حياتهم الزوجية اللاحقة.

وخلال الواقع المعاش في المحيط الاجتماعي الواسع نجد أن بعض النساء بعد تقاعد الأزواج يشعرن بالاختناق على حد قولهن الراجع الى أن الأزواج يقضون وقتاً أطول في المنزل، ويتدخلون في الشؤون المنزلية، وفيما يجب فعله وفيما لا يجب، وهذا التدخل يعني إبعاد الزوجة عن مركز القيادة الذي كانت تتولاه داخل المنزل، والتدخل في أدوارها الخاصة يوّلد الكثير من المشاحنات بين الزوجين. ولكن بعض النساء نجدهن يرحبن بإشراك أزواجهن في الواجبات المنزلية لأن هذا الأمر يخفف من الأعباء الموكلة إليها من جهة، ومن جهة أخرى يشعرها هذا التشارك في الأعباء بالرفقة داخل منزلها خصوصاً إذا كان زوجها بصحة جيدة، فهي تجد رفيقاً لها داخل المنزل وخارجه مما يجعلها أكثر تقارباً وأكثر حميمية.

2. علاقة المسن بالأبناء والأحفاد :

تثبت علاقة المسنين بأبنائهم في مرحلة الشيخوخة على النمط الذي كانت عليه في منتصف العمر. كما نجد أن بعض الخلافات في الآراء ووجهات النظر تزداد بين الجيلين في هذه المرحلة، وذلك بسبب تعصب المسنين بآرائهم ورفضهم لسلوكات الجيل الجديد من جهة، ورفض أبناءهم لأفكارهم

وعاداتهم على أنها تتبع الجيل القديم ولا تصلح للعصر الذي يعيشونه من جهة أخرى، "ففي أغلب الأحيان نجد أن المسن يفضل الابن الذي يلبي له كل متطلباته ويجلس معه ويدردش معه، لأن هذا الأمر يجعله يحس إحساساً بديلاً، على عكس الابن الذي لا يستجيب له ولا يعتني به فنجد أن المسن دائم الخلاف معه، سريع الغضب منه لأنه لا يوفر له ما يحتاجه من رعاية وحب وعطف"[20]

"أما عن علاقة الأجداد والأحفاد فهي في الغالب تعتبر مميزة، رغم ما يظهر في البداية من عدم تقبل الإنسان الكهل لمجيء الأحفاد، وقد يضيقون ذرعاً بالأطفال في البداية مما قد يبديه الطفل من عبث، ولكن فيما بعد ينشأ مع الوقت علاقة حميمة بين الأجداد والأحفاد، فنرى الأطفال يجتمعون حول جدهم أو جدتهم لسماع القصص والحكايات المسلية ويلجأ الأحفاد إلى جدهم ليحميهم من ثورة الأب وعضبه، ويلجئون إليه فتنشأ من كل هذا صداقة قوية غريبة بين جيلين مختلفين"[21] ومما قد يقوي هذه العلاقة انشغال الأب بعمله ومشكلاته، أو غياب الأبوين الكثير أو النسبي عن أطفالهم.

"وهذه العلاقة القوية بين الأجداد والأحفاد كثيراً ما تترك آثارها في جيل الآباء والأمهات، فعندما يقسو الأب على ابنه أو يؤنبه، يقف الجد في وجهه مدافعاً عن حفيده، مخطئاً الابن في طريقته لتنشئة أبنائه ومنتقداً إياه لأسلوبه في التربية، وبالمقابل لا يحب الأب تدخل الجد في نقد ابنه ورفضه لتدخله، امتهاناً لشخصيته وإهداراً لحقه في إبداء رأيه وحماية أحفاده"[22]

3. المسن والأصدقاء :

وجد عدد من الباحثين في الشيخوخة أن عامل الصداقة يعتبر عاملاً مهماً للاستمرارية في هذه المرحلة من العمر ، ويعتبره المسن عاملا حاسماً لاكتساب القدرة على التكيّف والتوافق مع الشيخوخة والتجارب المؤلمة، وهذا يبرر سعيهم لتكوين علاقات مختلفة لتأمين هذا الشخص الذي يساعدهم على مواصلة الحياة، وهناك الصداقة المكتسبة عن طريق علاقة الجيرة "التي تتكوّن بين الأسر التي ارتبطت ببعضها بحكم الجوار المكاني والامتداد الزمني وأنشأت علاقة قوية متفرعة في امتدادها نحو كل جيل من الأجيال، ونحو كل جنس، التي قد تمتد إلى المقهى الذي يتيح فرصة التقاء سكان المنطقة والحي خاصة كبار السن منهم لقضاء وقت الفراغ ومتابعة أخبار بعضهم ومعارفهم وغير ذلك مما يحققه هذا التجمع من إحساس بتنوع الحياة وعدم الانغلاق داخل المنزل"[23]

"وهناك العلاقات العابرة التي يبنيها المسن مع البائعين و التي يتعرف من خلالها إلى أشخاص جدد من نفس فئته العمرية ، ربما كانوا يسكنون في مناطق ومنازل مجاورة له ويصبح يتناول معهم الأحاديث الجانبية التي تسعده وتشعره بمدى أهميته، فهؤلاء الأشخاص أصبحوا مهمين في حياته مثل (بائع الخبز، الخضار،...) فيقف معهم ويتجاذب معهم أطراف الحديث عن عائلته وعن عملهم ومهماتهم، ويطغى على الحديث الإعجاب بما أنجبه من أبناء وبنات وكل ما له صلة بهم"[24] ، وهذا الحديث لا يسرده في العادة مع أفراد أسرته لأنهم بالطبع يعرفونه، إنه بحاجة إلى أشخاص جدد لا يعرفون عنه شيئاً، أشخاص يستطيع أن يخبرهم بتفاخر عما أنجزه، وعن أطفاله وما أصبحوا عليه".[25]

و منه نجد أن الصداقة توفر شبكة مهمة في الإسناد الاجتماعي لكبار السن من خلال الشعور بالانتماء والاعتماد المتبادل الذي يعتبر من الحاجات المهمة المرتبطة بالرضا عن الحياة و الذي تستطيع الصداقات تعزيزه وتركيزه.

د. سوء معاملة المسنين :

"يعد سوء معاملة كبار السن إحدى المشكلات الاجتماعية المعقدة التي يمكن أن تظهر في نطاقات متباينة ونتيجة لأسباب شتى ويمكن تأكيد أنها لا تحدث فقط في المنازل أو داخل إطار الوحدات السكنية على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية، بل من الممكن أن تحدث أيضاً داخل مؤسسات رعاية كبار السن ذاتها وهي الهيئة المنوط بها توفير الأمن والرعاية البديلة لهذه الفئة بالدرجة الأولى، فقد كشفت بعض التقارير صوراً متعددة من الإساءة والإهمال الموجهين نحو فئة كبار السن تم استنباطها من خلال ما يقرب من ثلاثة ملايين حادثة وقعت خلال عام 1996 داخل مؤسسات الرعاية"[26] و سوء المعاملة التي يتعرض لها المسن قد تأخذ عدة أشكال منها:

*** سوء المعاملة الجسدية:**

يتضمن هذا النمط مختلف صور الإيذاء البدني الذي يمكن أن يتراوح ما بين الصفع، الدفع، إلى الضرب الشديد أو التقييد بالحبال والسلاسل، عندما يستخدم أي شخص قوة كافية لإحداث ألم وجرح دون داع، حتى ولو انعقدت النية أصلاً على مساعدة كبير السن، ومن ثم فإن مثل هذا التصرف ينظر إليه كسلوك إيذائي. ومن أساليب الإيذاء البدني : الضرب، العض، الدفع، الركل، القرص، الحرق، أو اللدغ، ويمكن أن يشكل أيضاً أفعالاً أخرى كالعلاج الزائد عن الحد أو الناقص عنه، وحرمان كبير السن من الطعام أو تعريضه للضرب القاسي بقصد أو بدون قصد.

و للإيذاء الجسدي مؤشرات وعلامات تشتمل على الخدوش والكدمات والقطع والإصابات، وبخاصة الالتواءات والكسور والانفصال الشبكي والخلع، والشلل، وأشاروا إلى وجود مؤشرات مادية أخرى، مثل ارتفاع ضغط الدم، الإصابات الغامضة المتكررة، والألم عند لمس الجسد لعدم قدرته على التحمل.

*** سوء المعاملة النفسية:**

يتضمن هذا النمط صور الإيذاء العاطفي والنفسي التي يقترفها المحيطون بكبير السن وتشمل التجريح اللفظي، وفرض العزلة الاجتماعية، والضن عليه بالمحبة، وعدم مساعدته على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته الخاصة، ويتراوح هذا الإيذاء بين الشتم أو القهر الصامت، والتهديد ؛ عندما يقوم أحد أفراد الأسرة أو شخص آخر بتصرف غير إنساني تجاه هؤلاء الكبار، مما يسبب الخوف أو الألم الوجداني والنفسي أو الحزن وكل هذا يعتبر إيذاءا.

و لا تجوز معاملة كبير السن كطفل، أو عزله عن العائلة والأصدقاء والأنشطة الاعتيادية المنظمة، إما بالقوة أو بالتهديد، أو من خلال المناورة.ويعني الاستغلال النفسي ارتكاب فعل الإيذاء عمداً، مثل إرهاق

الذهن أو إرباكه، أو المضايقة النفسية، ويمكن أن يتراوح الاستغلال النفسي بين الإهانة، أو الوعيد بإلحاق الأذى البدني، أو فرض العزلة الاجتماعية .

*** الاستغلال المالي :**

يتضمن سوء التصرف المالي في الملكية الخاصة بكبار السن، ويحوي أيضاً الاحتيال والنصب أو استخدام أموال كبار السن لغير أغراضهم وحاجاتهم واهتماماتهم ويتراوح ما بين سوء التصرف في مال الكبار إلى الاختلاس والابتزاز والاستغلال والخداع وانتزاع المال بالقوة والتزوير والبهتان في التحويلات المملوكة لهم، واقتناء المشتريات الباهظة من أموال كبير السن دون درايته أو إذنه، أو إنكار سلب أمواله. إلى جانب ذلك فإن الاستغلال المالي يتضمن أيضا الاستخدام الخاطئ لترتيبات الحصانة القانونية وهي أيضاً مجموعة من الأساليب غير السوية التي يقوم بها الموظفون الماليون في إدارة الخدمات الصحية. ويتضمن سوء الاستغلال المالي جانبين هما الجانب المادي والجانب المالي الذي عادة ما تتورط فيه الزوجة أو ربة البيت أو المشرفة على خدمة كبير السن، أو الاختلاس وسوء التصرف في المخصصات المالية أو الممتلكات أو وضع اليد على هذه الملكية، أو الأصول المادية ومن مظاهر الانتهاكات المالية، فقدان الكثير من المتعلقات الشخصية لكبار السن مثل مجوهراتهم ولوحاتهم الفنية، إلى جانب ظهور الإمضاءات على الصكوك والمستندات التي دائماً ما يثبت أنها تزوير لإمضاء الشخص المسن.

*** التقصير في الرعاية :**

ويشير إلى القصور في إنجاز الواجبات الخاصة بكبار السن واقتراف أنماط أخرى من سوء المعاملة مثل التأخير في إمدادهم بالطعام، أو في خدمات الرعاية الصحية، أو منع السماعات أو النظارات عنهم، وتركهم مهجورين ومعزولين والتغاضي المتعمد عن تلبية الاحتياجات الجسدية والاجتماعية والعاطفية للشخص المسن.

ولقد أوضح الباحثون أن الإهمال ينعكس بآثار عدة على كبار السن كسوء التغذية، وفقدان الوزن، والآثار السوداء أسفل العين مما يجعلهما باهتتين، وعديد من المشكلات البدنية أو النفسية"[27] .

*** إهمال المسن داخل دور للعجزة :**

إن الغالبية العظمى من المسنين إن لم نقل جلها لا يرغبون في ترك منازلهم ولا يريدون بديلاً عن البقاء مع الوجوه المعروفة والمألوفة لهم من الأهل والأصدقاء في البيئة التي عاشوا فيها سنوات طويلة من عمرهم، وهم يهتمون بصفة خاصة بالحفاظ على الأشياء الخاصة التي يمتلكونها، حتى وإن بدت عديمة القيمة ماديا لكنها قيّمة من حيث ما تمثله من ذكريات لهم.

وتشير الدراسات إلى أن "المسن يكون بالفعل أكثر سعادة ورضا وصحة إذا بقي في بيئته ولم ينتقل إلى مكان آخر للعيش فيه."[28] وعادة ما يعيش الشخص المسن تحت تأثير الخوف من انتزاعه من بيئته وقد يعمل الأهل أو الأصدقاء أو الجيران على إخراج المسن من بيئته وإيداعه المستشفى أو إحدى دور رعاية المسنين، وقد يكون ذلك بدافع القلق على حالة المسنين والرغبة في مساعدته خاصة إذا كان يعيش

وحيداً، ولكن ومع هذا قد يحدث أحياناً أن تكون هناك رغبة خفية في التخلص من الشخص المسن للاستحواذ على منزله أو لأنه يمثل عبئاً على الأسرة سواءً من حيث مطالب رعايته أو لمشاكل عائلية أو غيرها من الأسباب التافهة التي لا تمت بصلة لا بتعاليم ديننا الحنيف ولا بالمكانة الرفيعة التي أعطاها الدين الإسلامي للوالدين.

و الإساءة التي يتعرض لها المسن قد تكون على مستويات عدة منها:

*** المحيط العائلي :**

يشير سوء معاملة كبار السن العائلي إلى صور مختلفة من سوء المعاملة التي يقع فيها أشخاص تربطهم بهم علاقة خاصة، مثل : الزوجة، الأخ، الأبناء، الأطفال، الأصدقاء، أو شخص ما يقوم برعاية كبير السن في بيت يملكه المسن، أو يملكه القائم بالرعاية.

*** المحيط المؤسساتي :**

ويقصد بها الألفاظ البذيئة التي يسمعها كبير السن في مؤسسات رعاية المسنين، ومن ناحية أخرى يقصد بها الصور المشار إليها سابقاً عن سوء المعاملة، والتي قد تحدث في المرافق السكنية، ويكون مرتكبوا سوء المعاملة المؤسساتية عادة أشخاص يقومون بأدوار تعاقدية أو قانونية توكيلاً عن كبار السن، أو يقومون برعايتهم وحمايتهم، ومنهم على سبيل المثال من يقومون بالدفع المالي للقائمين بالرعاية، والموظفون ومحترفوا الرعاية.

*** المجال الذاتي :**

ويتمثل في هروب الشخص كبير السن من الفرد الذي يتولى مسؤوليته أو إهمال الذات من خلال رفضه أو فشله في تزويد نفسه بالطعام الكافي، أو الماء، أو الملابس أو المأوى، أو النظافة الشخصية، أو الدواء.

ويمكن تأكيد أن الانعكاسات السلبية لسوء المعاملة والانتهاكات التي تظهر أعراضها على كبار السن وضحاياها تتضح في عديد من المؤشرات النفسية والسلوكية، فدائماً ما تظهر لدى الضحايا الازدواجية و التضارب في إبداء الآراء والتأرجح في اتخاذ القرارات ، أو الخجل والسلبية، إلى جانب الشعور بالاكتئاب وخيبة الأمل، أو العجز بالإضافة إلى ظهور التفكير في الانتحار، ومن ثم يتكون لديهم الشعور الدائم بالحيرة وعدم وضوح الهدف، ولقد أشار المقربون من الضحايا إلى ملاحظات سلوكية متعددة يعانيها هؤلاء الضحايا، كالارتعاش، أو محاولة التعلق بفكرة أو التشبث بأمل أو ذكرى، أو التقهقر، أو قصر النظر، أو الهروب من مواجهة الآخرين، أو الانفعال والقلق، أو فرط الحساسية من المعاملة.

وفي خضم كل هذه التغيرات التي يعرفها مجتمعنا الحضري الصناعي المعقد والمتسببة في تفكك وتصدع بناء الأسرة، أصبح بعض مسنونا يهمشون ويعزلون اجتماعياً بل أصبحوا يعتبرون في مجتمعنا المسمّى بالحديث مشكلة اجتماعية، مما أثر على نفسية المسنين واندماجهم الاجتماعي وانحسار علاقاتهم

الاجتماعية لتفكك الروابط بين الأجيال المتعاقبة، الذي أضعف مبدأ الالتزام المتبادل وأضعف السلطة الأبوية فيها، مما قد ينمي لدى الفئة المسنة الإحساس بالنقص وبأنها فئة غير مرغوب فيها، وهذا الإحساس ناتج عن فقدانها لمكانتها الاجتماعية داخل الأسرة بتقاعدها وعدم القدرة على تحمل مسؤولية المنزل لمعاشها الزهيد مما يؤدي بالبعض إلى الانعزال والانطواء على أنفسهم، ويعيشون فكرياً في الماضي وفي منجزات الماضي.

خاتمة :

مع انتقال الأسرة الجزائرية من نموذجها التقليدي الممتد المتكون من عدة أسر زواجية تحت سقف مسكن واحد، إلى أسر نووية متعددة مستقلة في مسكنها وفي إدارتها، فقد المسن مع هذه الاستقلالية مكانته ودوره التقليديين، أين كان يعتبر في الأولى مسيرها الروحي، كما كان يتمتع فيها بحق الطاعة والإخضاع باعتباره الحاكم والناصح والحارس على العادات والتقاليد، و الميزة الخاصة الموجودة في النموذج الأول والمفقودة في الثاني، هي صلة القرابة والروابط الدموية المجسدة لتكافل الأجيال فيما بينها في كل الظروف خاصة وقت الأزمات، كما أن الأعمال فيها مهما كان حجمها أو أهميتها تكون جماعية، وهذا ما يؤكد قوة التضامن الجيلي فيها.

كما أن ظاهرتي الحداثة والتمدن قد ساعدتا على انتشار ظاهرة الأسر النووية في المجتمع الجزائري ، كما عملتا على انتشار عادات وقيم جديدة يطغى عليها طابع الفردانية، وتخلي الأسرة النووية عن بعض وظائفها التقليدية لمؤسسات أخرى كالمدرسة والشارع ووسائل الإعلام، كما بات المسن يشعر داخل هذا النموذج الأسري الجديد بالاغتراب والوحدة والاكتئاب في خضم هذه السلسلة من التغيرات المفروضة من التغير الاجتماعي والحضاري، فهم يعيشون في حالة من المقارنة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون من الناحية الدينية والأخلاقية والإنسانية.

***قائمة المراجع:**

1 -عدلي أبو طاحون، في التغيير الاجتماعي – المفاهيم والنظريات، الاتجاهات والأنماط، الاستراتيجيات، الآثار والمعوقات، المردودات والتكاليف، القياس، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص : 03

2- محمد عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،1987، ص : 415.

3- ماكيفر روبرت، بيدج شارلز، المجتمع، ترجمة نعيم احمد سمير، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الجزءالثاني، بدون سنة، ص : 201.

4-عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، موفى للنشر، الجزائر، الجزء الثاني، 1991، ص : 301

5- نفس المرجع، ص : 943

6-بتصرف : نفس المرجع ، ص : 908

7- نفس المرجع ، ص : 968

8- نفس المرجع ، ص : 909

9- نفس المرجع ، ص : 222

10-عدلي أبو طاحون، مرجع سبق ذكره، ص : 03

11- نفس المرجع ، ص : 03

12- نفس المرجع ، ص : 04

13 - بتصرف:عدلي أبو طاحون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 263-264
14- بوتفنوشت مصطذفى، العائلة الجزائرية : التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائري 1984، ص : 37
15- *(A) Meghebi, Culture et personnalité de la société Algérienne de Massinissa à nos jours, ENAL, Alger 1986, p:39*
16- أنتوني جيدنز، ترجمة : أحمد زايد وآخرون، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ط2، 2006، ص : 146
17- محمد عبد المنعم نور، التقدم في السن –الشيخوخة من منظور اجتماعي، دار القلم، الكويت، ط1، 1990،ص : 61
18- نفس المرجع، ص : 63
19- محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجيا ومشكلات التحضر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ، ط2، 1981، ص : 126
20- دسوقي كمال، اتجاه الشباب في مصر والسودان نحو رعاية المسنين، المؤتمر الدولي للمسنين، مركز الإرشاد النفسي وقسم طب المسنين، جامعة عين شمس، 1999، ص ص : 32-34
21- أسعد يوسف ميخائيل، رعاية الشيخوخة، دار غريب، القاهرة، 2000، ص ص: 79-80
22- يوسف أحمد، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، أوراق عمل وتقارير الندوة العلمية لرعاية المسنين بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة، المنامة، 1989، ص ص: 89-92
23- الراوي مسارع حسن، سيكولوجية الشيخوخة، موقف الإسلام من كبار السن، دار الهلال، بغداد، 1999، ص: 48
24- فهمي محمد السيّد، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص: 46-47
25- نهى السيد حامد فهمي، التوافق الاجتماعي للمسنين، دراسة اجتماعية لفئة من المتقاعدين في مدينة القاهرة، كلية الأدب، جامعة القاهرة، 1967، ص: 295
26- محمود صادق سليمان،المجتمع و الإساءة لكبار السن:دراسة في علم اجتماع المشكلات الاجتماعية،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية،أبوظبي،الطبعة الأولى،2006.، ص: 55
27- نفس المرجع، ص ص: 56-60
28- عزت سيد إسماعيل، الشيخوخة، أسبابها، مضاعفاتها، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1983، ص ص 553-55